A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/43/638
28 September 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والاربعون
البند ٩٥ من جدول الاعمال

الاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠

تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة

تقرير الامين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ -٢	٣
ثانيا - تقييم التطورات الاخيرة التي تتصل بالمواضيع ذات الاولوية المقرر النظر فيها في لجنة مركز المرأة	٣ -٥٦	٣
ألف - الموضوع ذو الاولوية : المساواة - المساواة في المشاركة الاقتصادية والاجتماعية	٦ -٣٢	٤
باء - الموضوع ذو الاولوية : التنمية - المرأة والتعليم محو الامية ، العمل، الصحة ، الخدمات الاجتماعية ، بما فيها القضايا السكانية ورعاية الطفل	٣٣-٤٩	١٤
جيم - المواضيع ذات الاولوية :السلم - المشاركة الكاملة للمرأة في بناء بلدها وفي إقامة نظم اجتماعية وسياسية عادلة	٥٠-٥٦	٢١
ثالثا - الإجراءات التي اتخذتها مؤسسات منظومة الامم المتحدة لتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة ...	٥٧-٨٩	٢٤
ألف - الرصد والاستعراض والتقييم	٥٨-٦٢	٢٤
باء - دور لجنة مركز المرأة	٦٣	٢٧
جيم - البرامج	٦٤-٦٧	٢٧

٩٨٦٩ن 88-23402

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
دال - حالة المعوقات	٦٨-٦٩	٢٨
هاء - الاهداف الخمسية الجديدة على كل مستوى للنسبة المئوية للنساء اللائي يشغلن وظائف في الفئة الفنية ووظائف في مراكز اتخاذ القرارات	٧٠-٨٨	٢٩
واو - الاعلام	٨٩	٣٥

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١ - قدمت الجمعية العامة بقرارها ٦٣/٤٢ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ والمتعلق بتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة توجيهات شاملة للحكومات ولمؤسسات منظومة الامم المتحدة وللمجتمع الدولي بصفة عامة في مجال تنفيذ الاستراتيجيات . وقد طلبت الجمعية العامة الى الامين العام أن يقدم تقريرا اليها في دورتها الثالثة والاربعين عن التدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار .

٢ - وقد وضع هذا التقرير وفقا لتلك الولاية . ويتألف الفرع الثاني من تقييم للتطورات الاخيرة التي تتصل بالمواضيع ذات الاولوية المقرر النظر فيها في لجنة مركز المرأة والتي تستند الى الجهود التعاونية لمؤسسات منظومة الامم المتحدة . ويشتمل الفرع الثاني على سرد للاجراءات المتخذة لتنفيذ الجوانب ذات الصلة من القرار ٦٣/٤٢ . أما مسألة الاجراءات الوطنية التي لم يتناولها هذا التقرير ، فسوف يجري تناولها كجزء من عملية استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجيات التطلعية .

ثانيا - تقييم التطورات الاخيرة التي تتصل بالمواضيع ذات الاولوية المقرر النظر فيها في لجنة مركز المرأة

٣ - تضمّن القرار ٦٣/٤٢ مطالبة الامين العام بأن يُدرج في تقريره تقييما للتطورات الاخيرة التي تتصل بالمواضيع ذات الاولوية المقرر النظر فيها في الدورة اللاحقة للجنة مركز المرأة ، وأن يحيل الى اللجنة موجزا للآراء ذات الصلة التي أعربت عنها الوفود خلال مناقشة الجمعية العامة لهذا الموضوع .

٤ - وقد أصبحت المواضيع ذات الاولوية المتصلة بأهداف عقد الامم المتحدة للمرأة - المساواة والتنمية والسلم - هي المواضيع الرئيسية التي تدور حولها المناقشات العادية للجنة . وقد اعتبرت عملية الإعداد هامة ، وقد كان أمام اللجنة وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٧/٣٤ برنامج العمل للمواضيع ذات الاولوية لعام ١٩٨٩ ، وذلك عندما كانت بصدد النظر في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الثالثة والثلاثين .

Digitized by UNOG Library

٥ - والغرض من مناقشة المواضيع ذات الاولوية هو توضيح القضايا الهامة في مجال تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية التي لا يمكن التركيز عليها بصورة سليمة إلا إذا تم تحديد القضايا الاساسية التي يشملها كل موضوع وتم تناولها بطريقة عملية كما أوصت اللجنة في قرارها ٦/٣٢ . وعند تقييم التطورات الاخيرة ، سعى الامين العام بالتعاون مع سائر مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، الى تحديد القضايا الجديرة بالاهتمام أكثر من غيرها . وينبغي للمناقشة التي ستُجرى في الجمعية العامة أن تكون أكثر تركيزا .

ألف - الموضوع ذو الاولوية : المساواة - المساواة في المشاركة الاقتصادية والاجتماعية

٦ - إن المساواة في الفرص المتاحة للرجل والمرأة لتطوير نفسيهما الى أقصى حد سيشكل انجازا ملموسا لأهداف الاستراتيجيات التطلعية . والمقصود من هذا الموضوع هو استكشاف مدى ما أُنجز فيما يتعلق بالمساواة في المشاركة الاقتصادية والاجتماعية من الناحيتين القانونية والعملية ، والسياسات اللازمة للتغلب على ما قد ينشأ من عراقيل .

٧ - وتتكون المشاركة من ثلاثة عناصر هي المساهمة في عملية اتخاذ القرار والاستفادة منها والاشتراك فيها . ونظرا لأن المشاركة في اتخاذ القرار ستكون الموضوع ذا الاولوية في مجال المساواة في عام ١٩٩٠ ، فسيكون التركيز في عام ١٩٨٩ على الجانبين الاولين . وعلى الرغم من أنه قد تكون هناك زيادة في مساهمة المرأة في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فإن هذا لا يستتبع بالضرورة أن تكون هناك زيادة متناسبة فيما تحققه من فوائد . وعلاوة على ذلك ، فعلى الرغم من أن عقد الامم المتحدة للمرأة كان حافزا على اصلاح القوانين التي كانت تميز ضد المرأة واتخاذ قوانين أخرى توفر المساواة في الحقوق والفرص ، فإن تحسن الحالة من الناحية القانونية قد لا توضحه الحالة الفعلية في كثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

٨ - ومن الانجازات المعترف بها للعقد اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة . وقد بلغ عدد الدول الأعضاء التي صدّقت حتى اليوم على هذه الاتفاقية أو انضمت اليها ٩٤ دولة مما يدل على حدوث تقدم لا بأس به في تحقيق المساواة من الناحية القانونية ، وإن كان معدل التصديق أو الانضمام قد انخفض بوضوح في السنوات القليلة الماضية ، فضلا عن أن الكثير من الدول قد واجه صعوبات في إدراج

Digitized by UNOG Library

بنود الاتفاقية في النظم الاساسية الوطنية . وفي دورتها السابعة المعقودة في عام ١٩٨٨ ، لاحظت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة أن التقارير والملاحظات الاستهلالية والردود الواردة من الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قد كشفت عن أنه لا تزال هناك حاجة الى اتخاذ اجراءات لتنفيذ الاتفاقية بصورة كاملة عن طريق تدابير لتعزيز المساواة الفعلية ، وإن كان قد تحقق تقدم كبير في إلغاء أو تعديل القوانين التمييزية . وتنص المادة ٤-١ من الاتفاقية على أنه "لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزا كما تحدده هذه الاتفاقية ، ولكنه يجب ألا يستتبع بأي حال ، كنتيجة له ، إلا بناء على معايير غير متكافئة أو منفصلة ، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير عندما تكون أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة قد تحققت" . وقد أوصت اللجنة الدول الأطراف بأن تنتفع بدرجة أكبر من التدابير الخاصة المؤقتة كالعمل الايجابي أو المعاملة التفضيلية أو نظم الحصص بغية النهوض بادماج المرأة في التعليم والاقتصاد والسياسات والعمالة .

٩ - وقد ظهرت نتيجة هذا التقييم الشامل في العديد من المناطق . وقد انتهى تقرير أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ١٩٨٣ بشأن التنفيذ الاقليمي للاتفاقية[(١)] ، الى أن التمييز ضد المرأة لا يزال قائما رغم التغييرات التي حدثت في الاطار القانوني للبلدان الموقّعة . وذكرت اللجنة الاقتصادية لافريقيا أنه على الرغم من الجهود المستمرة التي تبذلها حكوماتها الاعضاء لكفالة المساواة ، فإن هناك حاجة الى مزيد من الفرص من أجل زيادة مشاركة المرأة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي وفي الحياة السياسية وفي عملية اتخاذ القرار على جميع المستويات لاسيما على مستوى السلطة المركزية الوطنية وفي مجال التخطيط الانمائي والسياسات الانمائية وفي مجال توزيع الموارد .

١٠ - وحيث أن مشكلة التمييز بين الجنسين موجودة في جميع البلدان ، فقد حظيت باهتمام خاص في الدراسة الاستقصائية العامة التي أعدتها في عام ١٩٨٨ لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات التابعة لمنظمة العمل الدولية ، بشأن الاتفاقية والتوصية ١١١ التي تشمل التمييز لأسباب معينة منها الجنس . وأظهرت الدراسة الاستقصائية أن آليات قد أُنشئت في عدد من البلدان لتأمين التنفيذ العملي للسياسات الوطنية الرامية الى تعزيز المساواة في الفرص والمعاملة بين الجنسين . وتناولت بالبحث أيضا مشكلة التمييز غير المباشر ، ولاسيما التمييز المهني القائم على الجنس والذي يؤثر بشكل خطير على المساواة في الفرص والمعاملة . ووجد أن

Digitized by UNOG Library

المواقف القديمة والآراء المقولبة فيما يخص تحديد وظائف "الذكور" ووظائف "الإناث" ما زالت منتشرة في عدد كبير من البلدان ، على الرغم من أنه لوحظ إحراز بعض التقدم . كما أشارت الدراسة الى أن المضايقة الجنسية تشكل خطرا محتملا بالنسبة للمرأة العاملة والمؤسسات التجارية . وقد كان اتخاذ الاجراءات الايجابية أو اعتماد البرامج التصحيحية نتيجة لما لوحظ من أن إدانة التمييز لا تكفي للقضاء الفعلي على التمييز القائم على الجنس . وشددت الدراسة على أنه لا يمكن القضاء على مختلف أشكال التمييز إلا عن طريق مجموعة من التدابير التشريعية والعملية تشجع على فهم وقبول مبدأ المساواة ، مثل الاجراءات الايجابية . واشارت دراسة مماثلة أُجريت في عام ١٩٨٦ بشأن الاتفاقية (رقم ١٠٠) المتعلقة بالمساواة بين الرجل العامل والمرأة العاملة في الأجور بالنسبة للعمل المتساوي (اتفاقية المساواة في الاجور) الى أن مشكلة المساواة في الاجور ليست سوى جانب واحد من المشكلة الاوسع نطاقا المتمثلة في التمييز بين الرجل والمرأة في العمل وأن التطبيق العملي لمبدأ المساواة في الاجور يرتبط ارتباطا وثيقا بالمركز العام للرجل والمرأة في العمل والمجتمع .

١١ - وتتمثل العقبة التي ذكرتها البلدان النامية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ التي أصدرت تشريعات خاصة بالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة أو التي قضت على الاحكام القانونية التمييزية في عدم وجود اتساق بين هذه القوانين والتدابير الادارية التي وضعت لتنفيذها . وقد أدى الافتقار الى أعمال المتابعة المنتظمة كتعريف المرأة بحقوقها وضمان الاستجابة الفعلية من جانب النظام القضائي للالتماسات المتعلقة بتصحيح حالات الاعتداء على حقوق المرأة الى بعض الحالات التي صارت فيها هذه القوانين عديمة الجدوى . وانتهت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الى أن الارادة السياسية والجهد اللازم لتغيير القيم الاجتماعية الكامنة وراء عدم المساواة بالنسبة للمرأة يتعين ألا يأتيا من جانب الحكومات فحسب ، بل من جانب بقية المجتمع أيضا .

١٢ - ومع تحسُّن المعلومات ، أصبح من السهل الآن دراسة نطاق المساواة . وتُبيِّن الاحصاءات التي تم جمعها في المجالات الاقتصادية للتنمية وفي مجال الاستقلال المالي وفي مجال إمكانية الوصول الى ملكية الأرض الزراعية وفي مجال الأنشطة الاجتماعية ، أنه لم يتم تنفيذ سوى القليل من السياسات والخطط التي تستهدف النهوض بالمرأة . ويجري حاليا فحص المعلومات الواردة في قاعدة البيانات الخاصة بالمؤشرات والاحصاءات المتعلقة بالمرأة التي أعدها المكتب الاحصائي التابع للأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتحديد الاتجاهات في عملية النهوض بالمرأة .

Digitized by UNOG Library

١٣ - وتبين المؤشرات الرئيسية في قاعدة البيانات عدم تحقيق تقدم مما يعتبر مثيرا للانزعاج . ويمكن التعبير عن مدى ما تحقق من مساواة في مجال المشاركة الاقتصادية والاجتماعية كنسبة بين الرجل والمرأة . فعندما تكون النسبة ١ تكون هناك مساواة . وتدل النسبة التي تقل عن ١ على عدم وجود مساواة بالنسبة للمرأة . وتتعلق تلك النسبة بالمشاركة في قوة العمل . وتدل مقارنة احصاءات ١٩٧٠ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ على عدم وجود تغيير تقريبا في نسبة المرأة الى الرجل في المشاركة في قوة العمل على مدى العقد الاخير ، سواء بصفة عامة أو حسب المنطقة (الشكل ١) .

الشكل ١ - نسبة النساء الى الرجال بين السكان النشطين اقتصاديا : ١٩٧٠ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥

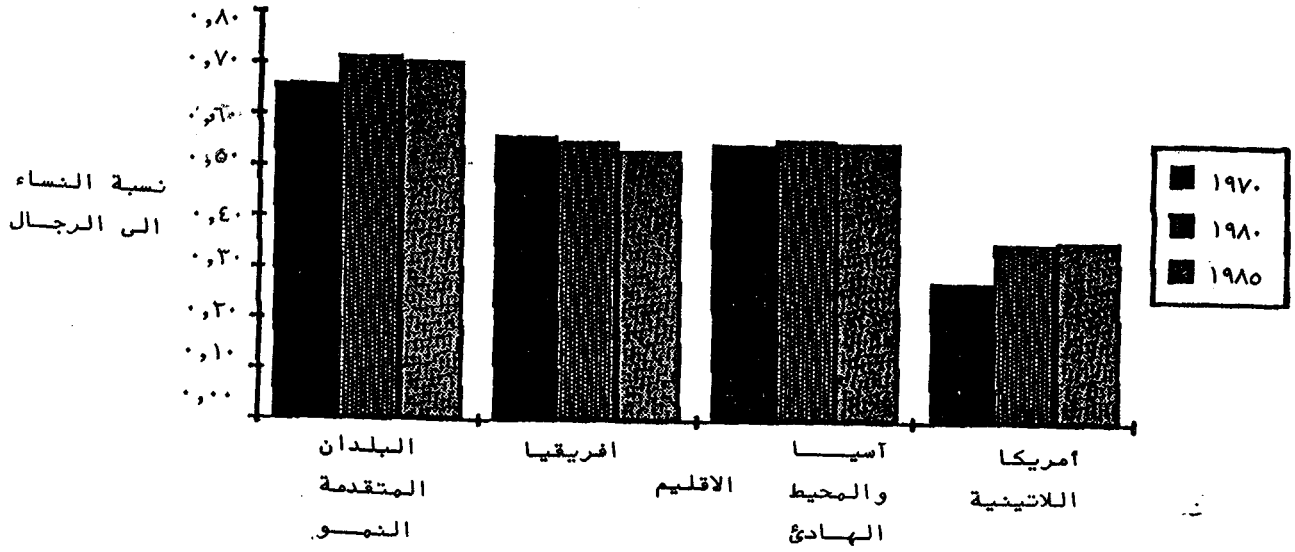

المصدر : المكتب الاحصائي بالامم المتحدة . مؤشرات واحصاءات عن المرأة . قاعدة البيانات (WISTAT) . ١٩٨٨ .

والنسبة العالمية لا تكاد تتجاوز ٠,٥ ، مما يدل على أن التدابير القانونية لم تنعكس في تحسين مشاركة المرأة في قوة العمل كما تقاس حاليا في تعدادات السكان واستقصاءات الاسر المعيشية وفي حين كانت هناك اختلافات حسب المنطقة ، فإن الافتقار الى التغيير على مر الزمن يعتبر صارخا .

Digitized by UNOG Library

١٤ - وفي حين يتسم المؤشر الدال على الفرص المتاحة في مجال المشاركة في قوة العمل بالغموض لاحتمال أن تكون المرأة قد آثرت عدم المشاركة في النشاط الاقتصادي بصورته المحددة دوليا ، فإن نسبة المرأة الى الرجل في القيد في المرحلة الاولى بالمدارس تعتبر مؤشرا واضحا للمساواة في الفرص . وتبين المعلومات الواردة في قاعدة البيانات الموضحة في الشكل ٣ .

الشكل ٣ - نسبة البنات الى البنين في مدارس المستوى الاول في العالم وفي الاقاليم : ١٩٧٠ و ١٩٨٠ وآخر الاحصاءات

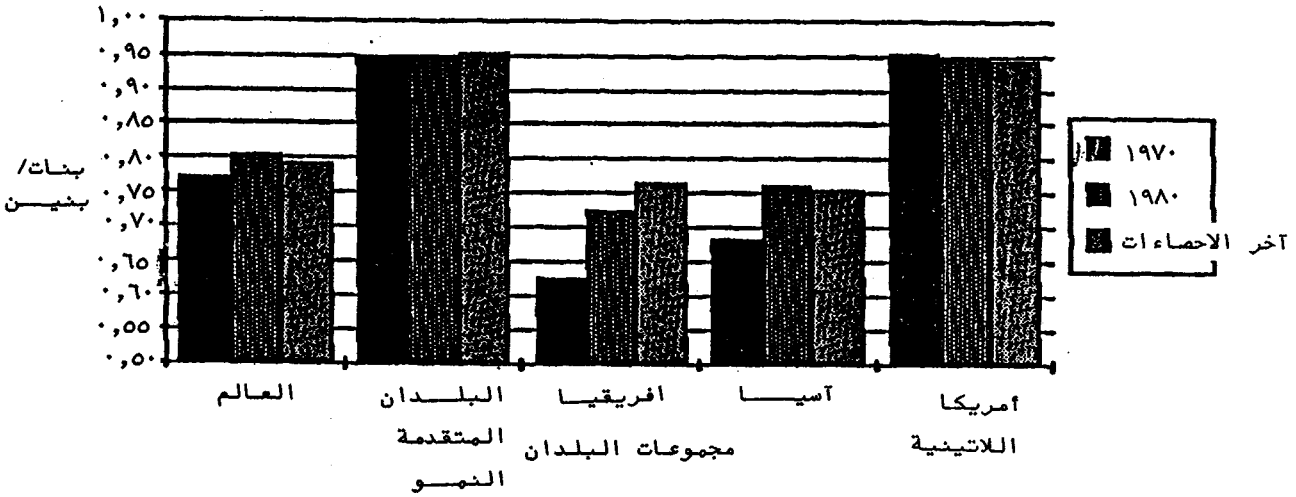

المصدر : المكتب الاحصائي بالامم المتحدة . مؤشرات واحصاءات عن المرأة . قاعدة البيانات (WISTAT) . ١٩٨٨ .

أنه في حين تحقق تقدم في بعض المناطق فيما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ فإن الارقام الخاصة بعام ١٩٨٠ توحي بعدم تحقيق مزيد من التقدم صوب إمكانية الوصول المتكافئة الى المرحلة الاولى من التعليم ، وتشير في بعض المجالات الى حالة من التدهور . وتوحي الاعمال التي تم الاضطلاع بها بشأن ما للكساد الاقتصادي من آثار على المرأة بأن أثر الظروف الاقتصادية على إمكانية الوصول الى التعليم ، لاسيما في البلدان النامية ، أكبر على الفتيات منه على الاولاد . وسوف يتضمن الإعداد للموضوع مزيدا من الايضاح لهذه المؤشرات وللمؤشرات الاخرى الخاصة بالمساواة .

Digitized by UNOG Library

١٥ - وقد قامت مؤسسات منظومة الامم المتحدة بالإبلاغ عن اتجاهات السياسات فيما يتعلق بالظاهرة العامة للمساواة الفعلية - وهي اتجاهات بعضها ايجابي وبعضها الآخر سلبي - على صعيدي العمل الوطني والعمل الدولي .

١ - الصعيد الوطني

١٦ - لوحظ وجود عدد من الاتجاهات والسياسات التي تتعلق باشتراك المرأة في المجال الاقتصادي ، وخاصة المرأة الريفية . ووضع المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، المعقود في عام ١٩٧٩ ، إطارا لتأمين اشتراك المرأة الريفية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على قدم المساواة . وذكر التقرير المرحلي الثاني المعني ببرنامج عمل ذلك المؤتمر ، الذي عرض على الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، أنه على الرغم من الاعتراف بشكل متزايد بأهمية اسهامات المرأة الريفية في الامن الغذائي ، فلم يتخذ إلاّ عدد من البلدان خطوات هامة لتأمين اشتراك المرأة اشتراكا كاملا في البرامج الإنمائية . وقد ذهبت بعض البلدان الى أبعد من ذلك في تصوير الكيفية التي يمكن للمرأة أن تؤثر فيها على البرامج الاجتماعية والاقتصادات المخططة وأن تتأثر بها . كما لوحظ أن حرمان المرأة من حيازة وملكية العقارات ما فتئ يشكل عقبة رئيسية تعترض اشتراك المرأة في التنمية الريفية ، اشتراكا كاملا ويقيد الوصول الى التعاونيات والائتمان . بيد أن المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية ذكر في تقاريره أن حركة الاتحادات الائتمانية الدولية حققت نجاحا باهرا بفضل اشتراك المرأة . ويتبين من الدراسات التي أجريت في عدد من البلدان أن المرأة تؤدي غالبا دورا رئيسيا في تنظيم شؤون الاسرة المالية . وتبعا لذلك ، شجعت الاتحادات الائتمانية المرأة على الاشتراك في خدمات الادخار والائتمان المتوافرة والاستفادة منها . وفي بعض البلدان ، بلغ عدد النساء أكثر من نصف عدد الاعضاء بكثير . وفي عدد من البلدان الافريقية تقتصر بعض الاتحادات الائتمانية التي تنتظم المستثمرين في المبادلات السوقية على المرأة وحدها .

١٧ - وخلصت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الى أن مقرري السياسات والمخططين ما فتئوا يتجاهلون دور المرأة الحيوي في الانتاج الزراعي وانتاج الاغذية . وينبغي أن تؤدي المرأة دورا رئيسيا في استراتيجيات الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي . بيد أن المرأة حرمت من الاشتراك نظرا لاستحداث محاصيل نقدية وتطوير التكنولوجيا ، لأنها لا تسيطر على الاراضي أو على ثمرات عملها الزراعي ولا تتمتع غالبا بحقوق الميراث .

Digitized by UNOG Library

١٨ - وأشارت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الى تعاظم أهمية المرأة في أنشطة الاعتماد على الذات . وتدل الدراسات الافرادية على أن المرأة تحاول زيادة دخلها من خلال مباشرة أنشطة مربحة في قرى مختارة بصورة غير رسمية ، إما بمفردها أو داخل مجموعات ، وأنها تواجه مشاكل كثيرة تتعلق بالرقابة على الجودة . والتسويق ، والادارة . واقترحت الدراسات التي أجرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مد هذه الأنشطة بما يلزم من المواد والتنظيم و/أو الدعم المؤسسي لكي تصل الى مرحلة الاكتفاء الذاتي على الصعيد المحلي .

١٩ - ويستهدف الدعم الذي تقدمه منظمة الامم المتحدة للطفولة بشكل متزايد ما يلي :

(أ) تعزيز التعاونيات القادرة على البقاء والفئات النشطة في المرحلة السابقة لإنشاء التعاونيات ؛

(ب) تشجيع المرأة على الوصول مباشرة الى نظم الإئتمان المصرفي (التجاري) الرسمية من خلال توفير أموال الضمان ؛

(ج) مساعدة برامج مكافحة الفقر ونظم الائتمان الوطنية على تطوير القدرات التقنية والتنظيمية والادارية للموظفين المشتركين في تصميم البرامج وتقديم القروض .

٢٠ - وأشارت إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية بالامانة العامة الى أن تعاظم دور المرأة في تخطيط وتشغيل وصيانة إمدادات المياه وشبكات المرافق الصحية الريفية كان من أهم انجازات العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية (١٩٨١ - ١٩٩٠) . ولما كانت المرأة في طليعة مستخدمي وجالبي المياه في المناطق الريفية ، فيتعين أن تشترك في تنفيذ برنامج مكافحة الأمراض التي تنقل بواسطة المياه من خلال تحسين المرافق المائية .

٢١ - وذكرت تقارير البنك الدولي أن من شأن دعم اشتراك المرأة في الزراعة أن يعزز رفاه الأسرة وأن يتيح للمرأة والرجل أن يشتركا على قدم المساواة في أنشطة اقتصادية أخرى من خلال آثار فرعية اقتصادية أخرى متنوعة تعزز المؤسسات الصغيرة النطاق والخدمات الريفية المختلفة . وهكذا ، ستتاح للاستثمارات الزراعية أن توفر العمالة على نطاق أوسع وأن تكبح جماح الهجرة من الريف الى الحضر .

Digitized by UNOG Library

٣٢ - وفي ميدان النقل التقني ، أشارت المنظمة الدولية للملاحة البحرية في تقاريرها الى أن المرأة أصبحت تلعب دورا كبيرا في عملية اتخاذ القرارات بعد أن ساعد استحداث تكنولوجيا جديدة على إزالة الحواجز التي تعترض اشتراك المرأة في المهن ذات القاعدة الشاطئية والمهن الملاحية . وبالقياس الى بعض السنوات الماضية ، زاد اشتراك المرأة في الادارة والتشريع البحريين ، وبرامج البيئة البحرية . وارتقت بعض النساء الى بعض الوظائف الهامة في وزارات النقل البحري الوطنية . وأشارت منظمة الطيران المدني الدولية في تقاريرها الى اتساع نشاط المرأة في جوانب الطيران المدني التقنية ، خاصة في بعض مراكز التدريب الوطنية التي تتعلق بالطيران المدني في جميع أنحاء العالم .

٣٣ - وفيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية ، لاحظت منظمة الصحة العالمية أنه وإن كانت البرامج الصحية متاحة للكافة ، وإن كان الرجل والمرأة يواجهان نفس المشاكل (مثل ندرة الموارد ، والبطالة ، وانعدام فرص التدريب) ، فقد تأثرت المرأة غالبا أكثر من الرجل بهذه المشاكل . وفي قطاع التعليم ، ذكرت اللجنة الاقتصادية لافريقيا في تقاريرها أنه تم تسجيل عدد أكبر من البنات في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي في كثير من بلدان افريقيا ، وخلصت الى أن عدد البنات المقيدات ما فتئ أقل بكثير من عدد الأولاد المقيدين وأن عدد البنات اللاتي تركن الدراسة فاق عدد الأولاد . وبينما تم قيد عدد أكبر من النساء في المرحلة الجامعية ، انعدم التوازن بين الجنسين في كثير من البلدان ، خاصة في الميدانين العلمي والتقني .

٣٤ - وتفيد منظمة العمل الدولية بأن إحدى المشاكل الرئيسية التي مازالت تواجه المرأة العاملة هي التمييز الصريح أو المقنع في مكان العمل . وهذا هو السبب الذي من أجله تقوم منظمة العمل الدولية بدعم الجهود الوطنية الرامية الى التوفيق بين الأنشطة في المجالات التالية وتنسيقها : الأحكام التشريعية وتدابير السياسة العامة ؛ تنظيم العاملات في الريف والحضر وخاصة من خلال النقابات التي تعد من أكثر الطرق فعالية للمشاركة الاجتماعية والاقتصادية للعاملين والعاملات ؛ تنويع مهارات المرأة تلبية لطلب سوق العمل ؛ زيادة الأنشطة الانتاجية للمرأة ودخلها ؛ القضاء على التمييز المهني ؛ تدريب منظمات المشاريع ؛ النهوض بالمرأة في مجالي الإدارة واتخاذ القرارات ؛ زيادة الفرص المتاحة للمرأة للحصول على الأرض والائتمان والتكنولوجيا والموارد الانتاجية .

Digitized by UNOG Library

٣٥ - ولاحظ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أنه أُتيح للمرأة أن تشترك في مشروع نموذجي يستهدف توفير أماكن لذوي الدخل المحدود في زمبابوي ، وأن المرأة حصلت على التدريب والخبرة في المشاركة المجتمعية ، وتدربت على إقامة وإدارة المرافق الائتمانية . واشتركت في تصميم وتشييد المنازل ، واستغلت فرص العمل المتاحة في مناطق المشاريع والمناطق المحيطة بها . ولأول مرة أعيد النظر في معايير توزيع المساكن ووضعت هذه المعايير بحيث توزع المساكن على أرباب الأسر المعيشية دون اعتبار للجنس .

٢ - الصعيد الدولي

٣٦ - واصلت معظم المنظمات التنفيذية بذل الجهود لضمان إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة . والغرض الأساسي لسياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالمرأة والتنمية هي أن المرأة في جميع أنحاء العالم تساهم مساهمة كبيرة في اقتصاد بلدها من خلال أنشطتها الانتاجية ورعاية الأسرة على حد سواء . ويسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى ضمان اشتراك المرأة على قدم المساواة مع الرجل كمشاركة ومستفيدة من التنمية .

٣٧ - ولدى قيام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالمرأة بوضع خططه لتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية وجد ثغرات في نهج التعاون التقني المتعدد الأطراف . فلم يكن هناك بحث منهجي للمرأة في برامج المائدة المستديرة والبرامج القطرية وهي البرامج التي تخصص لها موارد واسعة النطاق لمدد طويلة . ولم تكن المرأة في البلدان المعنية على علم باجراءات التمويل المتعدد الأطراف والثنائي الأطراف أو حتى بوجودهما ، إلاّ فيما ندر . وقد سعى الصندوق الى تصحيح ذلك بشكل انتقائي ، وقد أضيف علماء اجتماع . من النساء في أغلب الأحيان . الى أفرقة البرمجة ووضع المشاريع المشتركة في الأنشطة الرئيسية ، مع إعطاء أولوية لأهالي المنطقة أو الأشخاص الموجودين فيها . وقد بدئت مبادرة إنمائية رئيسية شاملة لتلبية الحاجة المتزايدة على الصعيد التنفيذي .

٣٨ - وقد أعدت الوحدة الخاصة بشؤون المرأة والسكان والتنمية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان استراتيجية للفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٠ لضمان أن تتجلى مصالح المرأة في جميع الأنشطة التي يدعمها الصندوق ولضمان تزويد المرأة بفرص للاشتراك في جميع نواحي البرامج السكانية والاستفادة من النتائج .

Digitized by UNOG Library

٢٩ - وأكدت المشاريع المنفذة من جانب إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية في مجال الإحصاء بشكل متزايد على التدريب الخاص في جمع الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالمرأة في جميع ميادين الاهتمام الوطني ، وتنفيذ الطرق المحسنة لجمع البيانات ونشرها لأخذ مساهمات المرأة في التنمية في الاعتبار ، وتعزيز التعاون بين منتجي ومستعملي الاحصاءات المتعلقة بالمرأة(٣) .

٣٠ - وفي مجال بحوث السياسات الدولية ستنظر اللجنة الإحصائية ، في دورتها الرابعة والعشرين ، في تقرير مرحلي بشأن وضع مبادئ توجيهية للحسابات الوطنية تبين مساهمة المرأة في التنمية ، وتبنى على نظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية . وذلك يشكل استجابة لتوصيات فريق الخبراء المعني لقياس دخل المرأة ومشاركتها وانتاجها في القطاع غير الرسمي ، والذي دعاه الى الانعقاد في سانتو دومينغو ، في الفترة من ١٣ الى ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة التابع للأمم المتحدة والمكتب الإحصائي بالأمم المتحدة ، كما أنه يشكل استجابة للنتائج التي توصلت إليها اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والعشرين . وقد اضطلع المكتب الإحصائي في منتصف عام ١٩٨٨ ، بالتعاون مع المعهد ، بإجراء تجميع تجريبي للإحصاءات المتعلقة بمساهمة المرأة في القطاع غير المنظم للاقتصاد في بلدان منتقاة ، وستصدر النتائج الأولى في عام ١٩٨٩ . ويضطلع المعهد حاليا أيضا بدراسة عالمية عن السياسات المالية والائتمانية على الصعيدين الكلي والجزئي وأثرها على سهولة حصول المرأة على الائتمانات .

٣١ - وفي عام ١٩٨٧ أيّد مجلس إدارة منظمة العمل الدولية خطة عمل على نطاق المنظمة تتعلق بتحقيق المساواة في الفرص والمعاملة بين الرجل والمرأة في مجال العمل . والخطة لا توفر إطاراً لجهود منظمة العمل الدولية الرامية الى تحسين حالة النساء العاملات وترجمة معايير العمل الدولية الى ممارسات عملية فحسب ، ولكنها تؤكد أيضا أن الهدف الرئيسي هو إدماج اهتمامات المرأة في جميع أنشطة منظمة العمل الدولية . وكانت البرمجة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ وعملية إعداد الخطة المتوسطة الأجل لمنظمة العمل الدولية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ هما الى حد بعيد تعبيراً عن أهداف هذه الخطة التي تمثل التزاما متزايدا بتنفيذ ولايات المنظمة ، وخاصة فيما يتعلق بضرورة وضع سياسات ومناهج متماسكة وفقا للقرار الذي إتخذته منظمة العمل الدولية في عام ١٩٨٥ بشأن المساواة بين الرجل والمرأة في الفرص والمعاملة في مجال العمالة والاستراتيجيات التطلعية من أجل النهوض بالمرأة التي اعتمدتها الأمم المتحدة في عام ١٩٨٥ .

Digitized by UNOG Library

٣٢ - وذكرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنه قد جرت معالجة مجموعة مختلفة من المواضيع المتعلقة بالمرأة ، وفقا للاحتياجات الإقليمية والولايات المستمدة من القرارات المتخذة في الاجتماعات الإقليمية والدولية ، وشملت تلك المواضيع العمل بأجر والعمل بدون أجر ، والصحة ، والتعليم ، والتشريع ، والمشاركة الاجتماعية ، وفئات خاصة من النساء (الفقيرات الريفيات ، من يعشن على هامش المدنية ، صغيرات السن وغيرهن) . ويجري تحليل أثر الأزمة الاقتصادية على المرأة والسياسات الاجتماعية العلاجية الممكنة لحل أسوأ الحالات .

باء - الموضوع ذو الأولوية : التنمية - المرأة والتعليم ، محو الأمية ، العمل ، الصحة ، الخدمات الاجتماعية ، بما فيها القضايا السكانية ورعاية الطفل

٣٣ - إن موضوع المرأة والتنمية هو بالضرورة متعدد الأبعاد ، ومتعدد القطاعات ، ومتعدد التخصصات . وعند دراسة المرأة بوصفها عاملا من عوامل التنمية ، تشمل القضايا المطروحة مدى ملاءمة المؤشرات المستخدمة لتقييم مساهمتها وبالتالي دقة التقييم سهولة حصولها على الموارد المالية والإنتاجية ؛ كما تشمل على الأخص آليات الدعم الضرورية لتعزيز تقديم المرأة لمساهمة فعالة . وإضافة إلى ذلك فإنه لما كانت المرأة تمثل نصف المستفيدين من التنمية ، فيجب أن تؤخذ احتياجاتها وأمانيها في الاعتبار لدى وضع السياسات والخطط والبرامج الإنمائية . ويحتاج الأمر إلى أن يؤخذ في الاعتبار أيضا المدى الذي تلبى إليه احتياجات وأماني المرأة بالمقارنة مع تلك الخاصة بالرجل .

٣٤ - ولكي تساهم المرأة وتستفيد بشكل تام ، يجب أن تكون هناك تدابير للدعم . وهناك حالة حرجة آخذة في الظهور ولا سيما فيما يتعلّق بالدعم الاجتماعي . فبالرغم من أنه من الواضح أن التنمية القابلة للاستمرار مستحيلة دون تعليم وفرص عمل جيدة تتحمل المرأة أعباء متزايدة وأحيانا غير ملحوظة كنتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية . ومما يزيد من الصعاب التي تواجهها المرأة اختفاء أشكال الدعم التقليدية وظهور مجالات جديدة للاهتمام مثل رعاية المسنين ، تضاف إلى ذلك الحاجة إلى العمل خارج المنزل مع بقائها في نفس الوقت متحملة بشكل تام لمسؤولياتها المنزلية التقليدية وغيرها من مسؤوليات الأسرة .

Digitized by UNOG Library

٣٥ - وخلال العقد الماضي حدث مع تزايد الاعتراف تدريجيا على الصعيدين الوطني والدولي بدور المرأة بوصفها مكونا ضروريا من مكونات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية أن عدلت كثير من تدابير الدعم الاجتماعي المتبعة وذلك لدعم النهوض بالمرأة (مثل ما أدخل على نظم الضرائب من تغييرات ، وقوانين الاسرة والزواج والملكية ، وتنظيم الاسرة ، ومرافق رعاية الطفل ، ومراكز الرعاية الصحية للام والطفل) . وقد انشئت مزايا جديدة في قطاعات خاصة (اجازة الابوين ، البرامج التدريبية المتعلقة بالعودة إلى سوق العمل بعد فترات انقطاع للنهوض بمسؤوليات عائلية واستخدام التكنولوجيات الجديدة) . ويلزم المزيد ، ولا سيما في البلدان النامية حيث تؤدي زيادة النمو الحضري والتغيرات الاقتصادية إلى إضعاف نظم دعم الاسرة التقليدية . وسيضيف تزايد العمر المتوقع عند الولادة إلى الاعباء الاسرية كما يتطلب التكيف الاقتصادي حلولا ابتكارية .

٣٦ - إن التعليم ومحو الامية أداتان أساسيتان وهما تتطلبان تيسير حصول البنات على التعليم وتوافر تعليم الكبار للمرأة . وقد زادت أيضا نسبة التحاق المرأة بالجامعات . ففي تنزانيا ، على سبيل المثال ، زادت نسبة التحاق المرأة بالجامعة من ٩,٧ في المائة في عام ١٩٧٧ إلى ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٤ ؛ وفي كينيا زادت هذه النسبة من ١٥ في المائة في عام ١٩٧٣ إلى ٢٣ في المائة في عام ١٩٨٤ . ومع ذلك فلم يتحقق بعد في كثير من البلدان الاخرى الوصول إلى توازن منصف بين الجنسين . وقد بينت اللجنة الاقتصادية لافريقيا أيضا أن هناك زيادة في مشاركة المرأة في حملات محو الامية وفصولها في بلدان مثل جمهورية تنزانيا المتحدة ، وغانا ، واثيوبيا ، ونيجيريا ، وزمبابوي ، والنيجر ، وموريشيوس .

٣٧ - وفيما يخص التمييز المهني ، بدأت منظمة العمل الدولية عددا من المشاريع بهدف تركيز الانتباه على العوامل المحددة التي تعزز وتديم حصر المرأة في مجموعة محدودة من الوظائف المنخفضة المستوى ، مثل الصلات غير الكافية بين تخطيط القوة العاملة وسياسات التدريب والتعليم المتعلقة بالمرأة ؛ والتعليم والتدريب غير الملائمين وغير الكافيين ؛ والمواقف المتصلبة والسلبية ؛ والممارسات المألوفة المتعلقة بالادوار "المناسبة" للمرأة ؛ والدعم المحدود من حيث التمويل والمرافق الاساسية ؛ وعوامل اجتماعية - ثقافية تثبط ثقة المرأة ولا تحثها على المبادرة . وبالنظر إلى تزايد الاحتياجات في مجال العمالة ؛ تجري كجزء من التنمية الاقتصادية الوطنية زيادة الانشطة التنفيذية والبحثية زيادة ملحوظة لتعزيز دور المرأة في مجال تنظيم المشاريع والإدارة . ويقوم المكتب بتنظيم أنشطة تستهدف بصفة خاصة مساعدة

Digitized by UNOG Library

منظمات المشاريع . وتبين البحوث المضطلع بها حتى الآن بوضوح أن المرأة تواجه عوائق واضحة فيما يخص بدء الأعمال التجارية وتوسيع نطاقها . ويرمي عدد من المشاريع التي تقوم بتنفيذها منظمة العمل الدولية حاليا إلى تعزيز مشاركة المرأة في مجال الإدارة . وفي إطار البرنامج الرامي إلى تعزيز ١٤ من مؤسسات التدريب الرئيسية في افريقيا ، يجري حاليا تنفيذ عنصر خاص بالمرأة ، بالإضافة إلى أخذ الجنس بعين الاعتبار في العناصر الأخرى للمشاريع ، مثل الزراعة . ويهدف عدد من الأنشطة إلى زيادة إنتاجية المرأة ودخلها وحصولها على الموارد الأساسية . وتوفر هذه الأنشطة التدريب على المهارات كما تعزز قدرة المنظمات الوسيطة (الحكومات والمنظمات غير الحكومية) وتنمّي القدرة التنظيمية للمرأة الريفية وحصولها على الموارد . والغرض من توفير المساعدة الموجهة بصفة خاصة إلى مجموعات النساء من خلال هذه المشاريع هو تعزيز وصول المرأة إلى الشبكات والموارد الأساسية مثل الأسواق والنقل والتكنولوجيا المحسنة والائتمان .

٣٨ - وهناك تقرير أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن إدماج اهتمامات المرأة في تنمية الموارد البشرية[٣] وقدمته إلى اجتماع لفريق خبراء عقد في الفترة من ٧ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ في طوكيو ، لوضع مبادئ توجيهية لخطة عمل متكاملة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتنمية الموارد البشرية ، وهو يشير إلى أن أغلبية النساء إما قد تعدّيْنَ سن الدراسة ، أو لن يلتحقن بالمدارس أو سيهجرن الدراسة في مرحلة مبكرة . وأوصى الفريق بمفهوم أوسع للتعليم لا يقتصر على الأطفال في سن الدراسة ومؤسسات التعليم الرسمي وعلى البرامج الدراسية التقليدية . وقد أشارت الاتجاهات الأخيرة في البلدان المتقدمة النمو إلى أن التعليم مدى الحياة قد يكون ضروريا لنمو الرجل والمرأة في سياق التغير الاجتماعي والاقتصادي السريع . وأوصت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بأن تؤدي الحكومات بشكل متزايد دورا تسهيليا وليس دورا تنفيذيا فقط وبزيادة الدور الذي تؤديه المنظمات المجتمعية بما فيها الجماعات النسائية المدعومة من الحكومة والمنظمات غير الحكومية .

٣٩ - وتنفذ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) منذ عدة سنوات برنامجا معنونا "توفير فرصة متكافئة للبنات والنساء في التعليم" ، ويسعى هذا البرنامج إلى إزالة العوائق والتحيزات التي تعوق سهولة حصول البنات والنساء بشكل متكافئ على التعليم في جميع مجالاته وعلى جميع مستوياته الرسمية وغير الرسمية ونجاحهن فيه . وتبين الدراسات التي أكملت بالفعل أو التي ما زالت جارية عددا من

Digitized by UNOG Library

أشكال التمييز القائمة على الجنس ما زالت موجودة كما تبين هذه الدراسات البرامج والتدابير والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز المساواة . وتشمل هذه الدراسات في جملة أمور (أ) تأثير مواقف المدرسين على الإنجاز التعليمي للبنات ، (ب) احتياجات البنات والنساء في المناطق الريفية ، والاستراتيجيات اللازمة لتشجيع تساوي الفرص التعليمية هناك ، (ج) أثر إلمام الأمهات بالقراءة والكتابة على البنات ، (د) النهج الرامية إلى خفض معدلات التسرب بين الطالبات .

٤٠ - وفي هذا الصدد أظهر تحليل للبلدان أجرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن معظم الحكومات قد عملت على إزالة الحواجز الرسمية فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس ، وعلى توفير فرصة متساوية للتعليم أمام البنات والصبيان . وأشارت عدة بلدان إلى زيادات في مدى إلمام المرأة بالقراءة والكتابة في السنوات القليلة الماضية ، مع تزايد أعداد البنات المتلقيات للتعليم الابتدائي في معظم البلدان . ومع ذلك لا يزال معدل التسرب بين طالبات المرحلة الثانوية مرتفعا ، وإن كانت المرأة تستفيد من عدد أكبر من برامج محو الأمية بين الكبار .

٤١ - ويشمل عدد من البرامج القطرية لليونيسيف مشاريع ذات أولوية تهدف إلى أن تزيد إلى أقصى حد نسبة التحاق البنات وبقاءهن في المدارس الابتدائية ، وكذلك الأنشطة التعليمية غير الرسمية ، وإلى تكثيف توظيف النساء في صفوف مدرسي التعليم الابتدائي ومرحلة ما قبل الدراسة ومديري المدارس .

٤٢ - وتذكر وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أنه خلال فترة السنتين ١٩٨٧/١٩٨٨ تحقق تقريبا تساوي نسبة البنات والبنين في المرحلة الابتدائية (٦ - ١١ سنة) وفي المرحلة الإعدادية (١١ - ١٤ سنة) في المدارس التي تديرها الأونروا . وكان نحو ٦٠ في المائة من الطلاب في مراكز الأونروا لتدريب المدرسين قبل الخدمة من الشابات . وشملت القيود المتعلقة بزيادة نسبة النساء في الدورات التدريبية الأخرى الانعدام النسبي لاستجابة أصحاب الأعمال للنساء اللاتي يقدمن طلبات للحصول على وظائف في المجالات التي يسودها الرجال ، وعزوف الآباء عن تعليم بناتهن في المجالات التي كان يسودها الرجال فيما سبق ، وقصور أرصدة الأونروا عن توسيع البرامج التدريبية لكل من الرجال والنساء .

٤٣ - وفيما يتعلق بالعمالة ، أفادت اللجنة الاقتصادية لافريقيا في تقريرها عن وجود تغير نوعي منذ بداية عقد الأمم المتحدة للمرأة . وكانت هناك ، في جميع

Digitized by UNOG Library

البلدان الافريقية تقريبا ، زيادة كبيرة في عدد النساء اللائي تم تعيينهن في قطاع الخدمات . وتضاعفت نسبة النساء العاملات في بعض البلدان . فقد ارتفعت النسبة المئوية للنساء العاملات في هذا القطاع من ٣ في المائة إلى ٨,٣ في المائة في السنغال ومن ٧ في المائة إلى ١٣,٦ في المائة في كوت ديفوار ومن ١٩,٨ في المائة إلى ٣٠,٥ في المائة في نيجيريا ومن ٣١,٦ في المائة إلى ٥١,٩ في المائة في موريشيوس(٤) . ومجموع القوى العاملة في قطاع الخدمات ، في معظم البلدان الافريقية ، أكبر منه في القطاع الصناعي . ويعكس هذا الاتجاه الانحسار الاقتصادي الحالي والتغيرات العميقة في الهيكل الاقتصادي التي تضع على عاتق المرأة بصورة متزايدة أعباء تلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات اللازمة لبقاء الاسرة . وتقوم المرأة في معظم البلدان الافريقية بدور كبير في القطاع غير المنظم المنتج للسلع في المناطق الحضرية والريفية على السواء . أما الفرص المتاحة للمرأة للمشاركة على نحو أوفى في القطاع الصناعي فليست كافية . وخلال السنوات القليلة الماضية ، ظلت معظم مشاريع التعاون التقني لمنظمة العمل الدولية قائمة في البلدان الافريقية والآسيوية(٥) . وكثير من هذه المشاريع مازال جاريا ومعظمها موجه لخدمة المرأة الريفية وتعالج أساسا مجالي التدريب والاعمال الحرة أو الاثنين معا فضلا عن الانشطة المدرة للدخل . وقد بينت منظمة العمل الدولية أنه برغم الزيادة الكبيرة في معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في جميع أنحاء آسيا ، فمازال معظم النساء يتركزن في مجموعة ضيقة من المهن التي لا تتطلب مهارة ومنخفضة الإنتاجية وضعيفة الاجر إلى جانب انخفاض الامن الوظيفي وتواتر الأخطار الصحية . وانتهت منظمة العمل الدولية إلى أن هذه الحالة تعزى إلى عدد من العوامل هي : عدم الربط الملائم بين تخطيط القوى العاملة وسياسات التدريب بما فيها التدابير المتعلقة بالمرأة ؛ والاتجاهات والممارسات التي جرى عليها العرف فيما يتصل بمركز المرأة في المجتمع .

٤٤ - وقد توصلت منظمة الاغذية والزراعة إلى أن النساء يتركزن على نحو غير متناسب في الزراعة وفي الاعمال الاسرية غير مدفوعة الاجر وفي المهن منخفضة المكانة وضعيفة الاجر . وكانت التنمية الزراعية تعني عادة أن يستفيد الرجال من المحاصيل والتكنولوجيات الجديدة الاعلى ربحية في حين خُصِّصت النساء لزراعة الكفاف الاقل ربحية . "ومع ذلك ، فإن مشاركة المرأة في القوى العاملة غير الزراعية قد تزايدت في المناطق المجهزة للصادرات (كما هو الحال في ماليزيا وجمهورية كوريا والفلبين وسري لانكا وتايلند وبعض بلدان منطقة الكاريبي) كما تزايدت في المؤسسات المصدرة للحاصلات الزراعية (كما هو الحال في الفلبين وتايلند وكولومبيا والمكسيك والاردن والمغرب بين بلدان أخرى) . وينبغي ملاحظة أنه يتم تفضيل النساء أساسا لانهن

Digitized by UNOG Library

لا ينتمين إلى نقابات فضلا عن أنهن أكثر استعدادا للقبول بأجور منخفضة وبانعدام الأمن الوظيفي وسرعة الدوران المرتبطة بهذه المؤسسات"(٦) . وانتهت منظمة الأغذية والزراعة إلى أن أحوال المرأة قد ازدادت سوءا بسبب الأزمات المختلفة . كما أن الاغتراب بعيدا عن الأرض واجتثاث الغابات وتدني الأحوال البيئية قد أدت إلى نقص الأغذية والوقود والمياه المتاحة للمرأة للقيام بدورها التقليدي على الصعيدين الأسري والاقتصادي . وفي أمريكا اللاتينية أيضا ، عانت المرأة إلى جانب الآخرين (وربما على نحو غير متناسب أيضا) من البطالة ومن تخفيض الميزانية فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية وبرامج إعادة التوزيع . وبالتالي فإن هناك أسبابا على ما يبدو تدعو إلى القول بتزايد "تأنيث" الفقر في المناطق الريفية .

٤٥ - ومن الواضح أن الخدمات الصحية الملائمة تشكل عنصرا أساسيا . فالأنشطة الإقليمية التي تضطلع بها منظمة الصحة العالمية تعد دلالة على الاتجاهات السائدة في الإطار الاجتماعي - الاقتصادي الذي تعيش في ظله المرأة في مختلف الدول الأعضاء . ففي المنطقة الافريقية ، مازال محور الاهتمام هو تعزيز المشاركة الكاملة للقرويات في مجال الرعاية الصحية عن طريق إشراكهن في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية واتباع نهج الرعاية الصحية الأولية . وفي الأمريكتين ، يجري الاهتمام بمشاكل الحد من وفيات الأمهات ومكافحة سرطان العنق والصحة المهنية بوصفها من المجالات ذات الأولوية فضلا عن البرامج الشاملة الموجهة للنساء في سن الإنجاب . أما في منطقة جنوب شرقي آسيا ، فقد وضعت جميع الدول الأعضاء خطط عمل وطنية للمرأة في مجالي الصحة والتنمية شملت الأنشطة المدرة للدخل وإنتاج مواقد بدون دخان وتعزيز الصحة البيئية وتحسين التغذية فضلا عن التركيز على الاحتياجات ذات الأولوية للمرأة . وفي المنطقة الأوروبية ، حظيت الجوانب العاطفية للحمل والولادة باهتمام متزايد . وفي منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط ، تركز الاهتمام على حماية صحة الأم والطفل بما في ذلك تنظيم الأسرة والرضاعة الثديية وممارسات الفطام الملائمة ومكافحة الأمراض المعدية والمستوطنة ومعالجتها . وفي منطقة غربي المحيط الهادئ ، كان التركيز على تحسين صحة المرأة وإعداد قاعدة للبيانات وتصميم استراتيجيات لزيادة مشاركة المنظمات النسائية ووضع نظام لرصد الوضع الاجتماعي والصحي للمرأة . ولاحظت اليونيسيف أن الاحتياجات الصحية للمرأة بدأت تحظى باهتمام متزايد وأن هناك حاليا إدراكا أوسع لعلاقتها الوثيقة بالحاجة إلى حماية وصون الإنسال ورعاية الطفل . ومن الناحية التنفيذية ، فإن هذا الاتجاه في البرامج الإنمائية للصندوق (واستراتيجيته لبقاء الطفل ونمائه) تطلب تحقيق ما يلي : (أ) تعزيز دعم الرعاية التالية مباشرة للولادة والرعاية في فترة ما بعد الولادة ، مع الاهتمام بوجه خاص ببقاء الأم ، (ب) تلبية احتياجات المرأة غير

Digitized by UNOG Library

المنجبة ، (ج) تنفيذ التكنولوجيات اللازمة لحماية المرأة من الاخطار الصحية في مجال أنشطتها في قطاع الإنتاج والعمل . أما مبادرة البنك الدولي لسلامة الأم ، في إطار جهوده المتعلقة بمشاركة المرأة في عملية التنمية ، فإنها تستهدف الحد من وفيات الأمهات عن طريق البحوث التشغيلية وحلقات العمل الوطنية لإعداد خطط العمل وتوفير القروض . وهناك ما يدل على إمكانية إيجاد حلول ممكنة مع التسليم بما تمثله وفيات الأمهات من أعباء على الطفل والأسرة والمجتمع . وتتضمن سلامة الأمهات الرعاية الصحية التي تشمل تنظيم الأسرة والتغذية والتعليم ومركز المرأة . كما تشمل اتخاذ قرارات في مجال السياسات المتعلقة بالرعاية الصحية العلاجية مقابل الرعاية الصحية الوقائية وتوزيع الخدمات الريفية - الحضرية والتعبئة المجتمعية والتعاون مع المنظمات غير الحكومية . وقد أحرزت الحكومات الافريقية تقدما في تنفيذ برامج في مجالات من قبيل التحصين والرعاية الصحية الأولية ورعاية صحة الأم وتنظيم الأسرة . وقد انتهت اللجنة الاقتصادية لافريقيا إلى أن هذه البرامج قد حسنت كثيرا من صحة الأسرة ومشاركة المرأة . وتولي هذه البرامج أهمية خاصة للأنشطة على مستوى الحي والتركيز على المشاركة المجتمعية .

٤٦ - وتعتبر رعاية المعالين أيضا من الأمور الهامة . وفي ظل تزايد نسبة الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة ، فإن الأعباء الإضافية التي تتحملها المرأة لرعاية الصغار والكبار والمعوقين ، فضلا عن كونها الشخص المتكسب ، يمكن أن تسفر في كثير من الأحيان عن عواقب سلبية بالنسبة للأفراد والمجتمع . ويمكن أن تسهم تدابير تنظيم الأسرة في الحد من أعباء الإنسال وتنشئة الطفل . وأشارت إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية التابعة للأمانة العامة ، إلى أن الجهود المبذولة لتشجيع الحكومات على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة السكانية قد لاقت نجاحا كبيرا في آسيا وأمريكا اللاتينية ، لكنها أظهرت نتائج كبيرة في غرب آسيا وفي افريقيا .

٤٧ - ويدعم صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات الأنشطة الرامية إلى الحد من العرض والطلب بالنسبة للمخدرات والتي تشارك فيها أعداد كبيرة من النساء . أما العناصر المستهدفة في مشاريع الصندوق في باكستان وبوليفيا وكولومبيا وبيرو وتايلند ، فتشمل مخططات نموذجية لتعزيز الرفاه الاقتصادي - الاجتماعي للمرأة الريفية وأسرتها . وفي كثير من الأحوال ، كما هي الحال في برامج الوقاية في كولومبيا ، تتولى تنفيذ هذه الأنشطة المؤسسات المحلية التي تضم عددا كبيرا من النساء .

Digitized by UNOG Library

٤٨ - ويلقى أطفال الشوارع اهتماما خاصا من جانب معهد الامم المتحدة لبحوث الدفاع الاجتماعي الموجود في أمريكا اللاتينية ، مع الاهتمام بوجه خاص بتعليم الإناث وأثر العنف في محيط الأسرة على هؤلاء الاطفال . ويجري تنفيذ مشروع نموذجي في كل من بيونس آيرس وموتيفيديو .

٤٩ - ولم يتم على الصعيد الدولي ، التحري بصورة موسعة ، عن جوانب عديدة لمثل هذه التدابير الاجتماعية الداعمة ، وبوجه خاص العلاقة بين مؤسسات الدعم الاجتماعي كالاسرة والدعم الذي يقدمه المجتمع المحلي والحكومة . ويقوم فرع النهوض بالمرأة التابع لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية بتنظيم اجتماع لفريق من الخبراء في فيينا في الفترة من ١٤ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ سيركز فيه على ثلاثة جوانب أساسية : تنظيم الأسرة ، ومرافق رعاية الطفل ، والمشاركة في تحمل مسؤوليات المنزل ومسؤوليات الأبوة وغيرها من مسؤوليات الأسرة . ويستند هذا الاجتماع إلى فكرة أنه في الوقت الذي يتعين فيه تعزيز وحماية الأسرة بوصفها الوحدة الاساسية للمجتمع ، فإن تعزيز وحماية الحقوق والحريات الاساسية وكرامة وسلامة كل عضو من أعضاء الأسرة أمر على نفس الدرجة من الاهمية . ووفقا لذلك ، سيقوم الفريق باستعراض التجارب المتعلقة بالتوصل إلى تقسيم عادل للمسؤوليات المنزلية ومسؤوليات الأبوة وغيرها من مسؤوليات الأسرة بين أعضاء الأسرة ولاسيما بين الرجل والمرأة وبين الأسرة والمجتمع .

جيم - المواضيع ذات الأولوية : السلم - المشاركة الكاملة للمرأة في بناء بلدها وفي إقامة نظم اجتماعية وسياسية عادلة

٥٠ - أحرز تقدم في الاربعين سنة الماضية في مشاركة المرأة قانونيا في المجال السياسي ، ولاسيما إثر اعتماد اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة في عام ١٩٥٢ . كما شاركت المرأة مشاركة كبيرة في تنمية بلدان عديدة حديثة الاستقلال ولعبت دورا حيويا في حركات التحرير الوطني . ومع ذلك ، فلا تزال مسألة التوصل إلى نظم اجتماعية وسياسية عادلة تشغل بال جميع المجتمعات . وسيركز التقرير الذي أعد للجنة مركز المرأة عن هذا الموضوع على المشاركة الفعالة والمنظمة للمرأة في هذه العملية . وكما تمت ملاحظته فإن مسألة مشاركة المرأة في الشؤون السياسية وفي صنع القرارات ستحال إلى اللجنة في عام ١٩٩٠ في إطار الموضوع ذي الأولوية وهو "المساواة في المشاركة السياسية في صنع القرارات" . وسيركز التقرير الذي يجري إعداده على

Digitized by UNOG Library

مشاركة المرأة في بناء البلدان حديثة الاستقلال ، وفي إنشاء وتحسين المؤسسات الاجتماعية والسياسية في جميع البلدان . وسيعالج بوجه خاص الجوانب الهامة المتعلقة بمشاركة المرأة في بناء بلدها ، بما في ذلك مشاركة المرأة بأعداد كبيرة في الحياة السياسية . وتتضمن المسائل ذات الصلة مشاركة المرأة في الانتخابات الوطنية بوصفها ناخبة ومرشحة ، وفي انتخاب البرلمانات ، وفي العضوية على مستوى عال في الاحزاب السياسية ونقابات العمال ، ودور المرأة في حركات التحرير الوطني والانشطة غير الحكومية .

٥١ - وفيما يتعلق بأحد المؤشرات ، أي العضوية في البرلمانات ، فإن المعلومات الواردة في قاعدة المؤشرات والبيانات الاحصائية الخاصة بالمرأة ، التي تستند إلى البيانات التي يجمعها الاتحاد البرلماني الدولي ، توضح زيادة عدد النساء الاعضاء في الهيئات التشريعية في الفترة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥ (الشكل ٣) . إلا أن معدل مشاركة المرأة لا يزال في المتوسط أقل بكثير عن مستوى المساواة بينها . وبين الرجل في المشاركة في هذه الهيئات .

الشكل ٣ - النسبة المئوية للمرأة في البرلمانات : ١٩٧٥ وأحدث الارقام

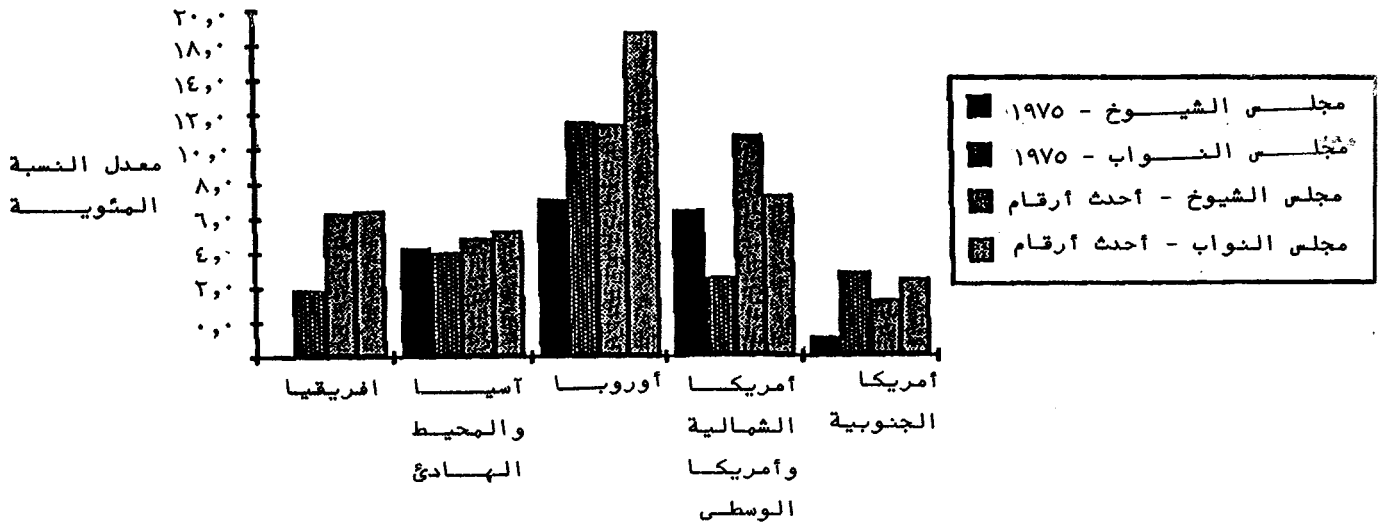

المصدر : المكتب الاحصائي بالامم المتحدة ، مؤشرات واحصاءات عن المرأة ، قاعدة البيانات (WISTAT) ، ١٩٨٨ .

Digitized by UNOG Library

٥٢ - وتوضح الدراسات التي أعدتها اليونسكو عن مشاركة المرأة في الحياة العامة والصعوبات التي تواجهها أنه يبدو في بعض الحالات أن من الأسهل للمرأة أن تشارك محليا وفي إطار الهياكل غير الرسمية . وأوضحت الدراسات التي أجريت في تنزانيا والسودان وكندا أن مشاركة المرأة في العمل الجماعي وفي المنظمات النسائية قد يساعدها في تنمية مهاراتها من أجل المشاركة في الحياة السياسية . وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ ، نظمت اليونسكو اجتماعا اقليميا عن مشاركة المرأة في الحياة العامة ، وأدى هذا الاجتماع إلى إجراء دراسات لبلدان آسيوية مختارة . كما فحصت الدراسات أيضا كيفية مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي في كينيا والسودان وجمهورية تنزانيا المتحدة وكندا . ومن المزمع عقد اجتماع للخبراء في النرويج في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ لفحص الطرق التي يمكن بواسطتها أن تؤثر المرأة بصورة أكثر فعالية على السلطات العامة وفي عملية اتخاذ القرارات ، كما لاحظت إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية في الأمانة العامة أن الحكومات تخصص مزيدا من الموارد لوضع السياسات الموجهة إلى زيادة عدد النساء في المستويات الإدارية الاستراتيجية .

٥٣ - أما فيما يتعلق بالاتجاهات الاقليمية ، فقد أبلغت اللجنة الاقتصادية لافريقيا أن مشاركة المرأة في المناصب الحكومية الرفيعة المستوى ، في معظم البلدان في افريقيا ، لا تزال غير كافية ، على الرغم من أنه تم تعيين عدد قليل من النساء في أعلى المناصب كوزيرات وأمينات دائمات ومديرات لمؤسسات وهيئات شبه حكومية . وفي السلطة القضائية تشغل معظم النساء مراتب دنيا . وفي بعض البلدان ، كبنن والسنغال ، ازدادت مشاركة المرأة على جميع مستويات اتخاذ القرارات والمستويات الحكومية والبرلمانية والدبلوماسية وعلى صعيد المجتمعات المحلية . وقد شرعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مشروع للتعاون التقني لتنشيط مشاركة المرأة على مستوى القاعدة الشعبية .

٥٤ - وتستطيع المنظمات غير الحكومية أن تلعب دورا حيويا (يتجاهل أحيانا) في مجالات عديدة . فقد قامت كل من منظمة الامم المتحدة للطفولة ، وصندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة ، وصندوق الامم المتحدة للسكان ، ومنظمة العمل الدولية ، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، بمساعدة المنظمات النسائية الوطنية على الصعيدين الحكومي وغير الحكومي . ولا تزال منظمة الصحة العالمية تعتبر المنظمات غير الحكومية شريكا هاما بوصفها داعية لأهداف المنظمة ، وكعوامل أساسية في اشراك المجتمع المحلي .

Digitized by UNOG Library

٥٥ - وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في التحرير الوطني . فإن برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي الذي تضطلع به إدارة التعاون التقني لاغراض التنمية بالامانة العامة يسعى إلى تعليم أكبر عدد ممكن من الاشخاص في البلدان المعنية بغية تمكينهم من أداء دور كامل في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلادهم . واستمر البرنامج في إيلاء اهتمام إلى المرشحات . وبلغ عدد الطالبات اللاتي حصلن على رعاية البرنامج ٣٢ طالبة من جنوب افريقيا و ١٠٣ طالبات من ناميبيا من مجموع من يرعاهم البرنامج وعددهم ١٠٣ ١ من الطلاب .

٥٦ - وفي عام ١٩٨٨ ، شرعت منظمة العمل الدولية في تنفيذ برنامج جديد للتعاون التقني لزيادة مشاركة المرأة في مشاريعها الاساسية المنفذة في منطقة الجنوب الافريقي . كما أعدت المنظمة اقتراحات لمساعدة ضحايا الفصل العنصري من النساء ، بالتعاون مع حركات التحرير الوطني في جنوب افريقيا وناميبيا التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ومجالس النساء في تلك الحركات . وفي حلقة من سلسلة الحلقات الدراسية والتدريبية التي تعقدها منظمة العمل الدولية ، خططت نساء جنوب افريقيا وناميبيا لبرنامج عام لحل مشاكلهم بمساعدة المنظمة .

ثالثا - الإجراءات التي اتخذتها مؤسسات منظومة الامم المتحدة لتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة

٥٧ - قدم قرار الجمعية العامة ٦٢/٤٢ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ عددا من التوصيات . وقد اتخذت إجراءات في كل من هذه المجالات نتيجة لما اتخذته مؤسسات منظومة الامم المتحدة والامين العام بالنيابة عن الامم المتحدة من قرارات وما قاموا به من أنشطة .

ألف - الرصد والاستعراض والتقييم

٥٨ - أكد القرار ٦٢/٤٢ على حاجة الامم المتحدة إلى وضع نظام للإبلاغ ، تكون لجنة مركز المرأة محوره ويستند إلى المعلومات والموارد الموجودة ، لرصد واستعراض وتقييم التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة . ونتيجة لذلك ، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، استجابة لتوصيات اللجنة ، بتعديل نظام الإبلاغ الذي اقترحه الامين العام في تقريره بشأن رصد واستعراض الاستراتيجيات[٨] ليشكل جزءا من دورة

Digitized by UNOG Library

السنتين لرصد التقدم المحرز على نطاق المنظومة في تنفيذ الاستراتيجيات ، كما وضع دورة للاستعراض والتقييم مدتها خمس سنوات . وكانت هذه هي المرة الاولى التي يتم فيها وضع نظام شامل للإبلاغ سواء في أثناء عقد الامم المتحدة للمرأة أو بعده . وكان الهدف هو تبسيط الجوانب الفنية للرصد على الصعيدين العالمي والإقليمي ، ومد نطاق الاستعراض والتقييم على الصعيد الوطني ليشمل كافة الاستراتيجيات .

٥٩ - ولأغراض الرصد على الصعيد الوطني ، قام المكتب الإحصائي التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة بإكمال قاعدة المؤشرات والبيانات الاحصائية المتعلقة بالمرأة بالتعاون مع فرع النهوض بالمرأة التابع لمكتب الامم المتحدة في فيينا/مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية والدوائر الإحصائية بمنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية . وقد أتيحت قاعدة البيانات هذه كمنتج يمكن قراءته بواسطة الالات لاستخدامها على الحاسبات الالكترونية الصغيرة في منتصف عام ١٩٨٨ . وسيتم إصدار دليل لمستعمليها في الربع الاخير من عام ١٩٨٨ . وتحتوي هذه البيانات على ما يربو على ٢٠٠ من المجموعات والمؤشرات الإحصائية لغرض رصد حالة المرأة وفقا لغايات وأهداف العقد ، ولتنفيذ الاستراتيجيات والمواضيع ذات الأولوية . وقد تم إعداد ملخص الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بحالة المرأة - ١٩٨٦ باستخدام قاعدة البيانات في النصف الاول من عام ١٩٨٨ وسوف يصدر في الربع الثالث من عام ١٩٨٨ .

٦٠ - وفيما يتعلق بالاستعراض والتقييم الاولين ، قام الامين العام ، بعد إجراء مشاورات مع مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، بتعميم استبيان على الدول الاعضاء في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٨ على أن يعاد في موعد أقصاه ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . ويحتوي الجزء الاول منه على ملخص يتعلق بتنفيذ الاستراتيجيات . أما الجزء الثاني فيعرض مخططا لتقرير وطني لا يزيد على ٣٠ صفحة يشتمل على موجز تنفيذي مكون من صفحة واحدة . وبالاضافة إلى ذلك ، تقوم شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية برصد الجوانب المتعلقة بالمرأة والسكان والتنمية في خطة العمل العالمية للسكان . وترد هذه المعلومات في الاستعراض والتقييم القادمين لخطة العمل العالمية للسكان لعام ١٩٨٩ . كما تقوم أمانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بإعداد تقرير عام ١٩٨٨ عن أقل البلدان نموا الذي سيشمل استعراضا يتعلق بتعزيز دور المرأة على النحو المطلوب في برنامج العمل الجديد الكبير لصالح أقل البلدان نموا .

Digitized by UNOG Library

٦١ - وتقوم معظم اللجان الإقليمية بالفعل بتنفيذ الخطوات المناسبة للرصد والاستعراض والتقييم . كما قدم المركز الافريقي للتدريب والبحث من أجل المرأة التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا تقريرا عن "الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية المتغيرة المتعلقة بالمرأة في افريقيا" (استنادا إلى الردود القطرية والتقارير القطرية الاخرى) إلى المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا المعقود في نيسان/ابريل ١٩٨٨ . وسيقدم تقرير مماثل سنويا . وقامت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعقد المؤتمر الإقليمي الرابع المعني بإدماج المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، وذلك في مدينة غوايتمالا في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . كما قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وشعبة التنمية الاجتماعية بإعداد تقرير عن تنفيذ الاستراتيجيات من أجل اجتماع ستعقده لجنة السكان والتنمية الاجتماعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . وتقوم شعبة التنمية الاجتماعية والسكان التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا برصد مشاركة المرأة في التنمية الوطنية ، وخاصة من خلال مشاريعها المتعلقة بالتعاون التقني .

٦٢ - وتشكل عمليات الرصد والاستعراض والتقييم المنتظمة جزءا من الانشطة التنفيذية لمنظومة الامم المتحدة كما تقوم بوضع إجراءات محددة لهذا الغرض مؤسسات عديدة منها اليونيسيف ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، ووكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الطيران المدني الدولي ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، والمجلس الدولي للقصدير (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية/مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات)) . كما قام المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة التابع للأمم المتحدة بإدراج برنامج بشأن "منهجية رصد وتقييم البرامج والمشاريع المتعلقة بالمرأة والتنمية" في برنامج أنشطته لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ . وذلك وفقا لقرار المجلس ١٩٨٧/٣٥ وقرار الجمعية العامة ٤٢/٦٥ . وفي إطار هذا البرنامج تم الاضطلاع بدراسة استقصائية للطرق المنهجية القائمة ويزمع عقد اجتماع لفريق من الخبراء بشأن رصد البرامج والمشاريع المتعلقة بالمرأة والتنمية وتقييم أثرها .

Digitized by UNOG Library

باء - دور لجنة مركز المرأة

٦٣ - شجعت الجمعية العامة ، في قرارها ٦٢/٤٢ لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة المعنية بإجراء دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي على أن تأخذ في الاعتبار ولاية لجنة مركز المرأة الفريدة والمتعددة التخصصات والشاملة لعدة منظمات ، والتي تتسم بأهمية خاصة في تنسيق جهود الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي في سبيل النهوض بالمرأة . وقد نظرت اللجنة الخاصة في هذه المسألة في دورتها السابعة المعقودة في الفترة من ٧ إلى ١٨ آذار/مارس ١٩٨٨ . بوصفها جزءا من استعراضها للهيكل الحكومي الدولي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وكان معروضا عليها بيان مقدم من لجنة مركز المرأة بشأن دور هذه اللجنة .

جيم - البرامج

٦٤ - أكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ٦٢/٤٢ ضرورة قيام الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بترجمة الاستراتيجيات التطلعية إلى إجراءات ملموسة بما يتفق والأولويات الوطنية العامة . وأكدت من جديد دور مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة ، وبصفة خاصة فرع النهوض بالمرأة بوصفه الأمانة الفنية للجنة مركز المرأة وبوصفه مركزا لتنسيق شؤون المرأة . وفي مرحلة تالية ، كرر القرار ١٨/١٩٨٨ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي طلب لجنة مركز المرأة بأن يعمد الأمين العام ، في مقدمته للخطة المتوسطة الأجل التي تبدأ في عام ١٩٩٢ . إلى تحديد تنفيذ استراتيجيات نيروبي ومركز المرأة كموضوعين لهما أولوية عالمية . ويطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يقوم بوضع برنامج رئيسي مستقل عن النهوض بالمرأة يشتمل على البرامج الفرعية الأربعة الموجودة أو المقترحة المتصلة بالمرأة في برنامج قضايا التنمية الاجتماعية العالمية ، وأن يدرج عرض الأنشطة المشترك بين القطاعات الذي دعا إليه قرار الجمعية العامة ١٠٨/٤٠ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ .

٦٥ - وقد عرض الأمين العام على لجنة البرنامج والتنسيق هيكلا لخطة منقحة تشتمل على أربعة برامج رئيسية تقوم على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وفي إطار البرنامج الرئيسي المعنون "تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب" . يعتزم القيام ببرنامج مستقل بشأن النهوض بالمرأة .

Digitized by UNOG Library

٦٦ - كذلك كرر المجلس طلبه إلى الأمين العام بأن يعطي الأولوية العليا في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ للعناصر البرنامجية المتعلقة بوضع السياسات اللازمة لدعم لجنة مركز المرأة ، وأن يدرج الأنشطة التي يلزم الاضطلاع بها لتحقيق هذا الغرض في البرنامج الفرعي ٥ المتعلق بمشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين . وأعاد المجلس تأكيد رأي لجنة مركز المرأة بشأن مستوى الموارد اللازمة لتنفيذ ولاياتها بفعالية على النحو المعرب عنه في تقريرها إلى لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة . وأوصى المجلس أيضا بتغيير اسم فرع النهوض بالمرأة ليصبح شعبة النهوض بالمرأة على ألا تترتب على ذلك آثار مالية .

٦٧ - وقد قام الأمين العام ، لدى اضطلاعه بالإصلاح الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٢١٣/٤١ ، بدراسة الموارد المتاحة لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية ، إلا أنه لم يتمكن ، في إطار تنفيذ التوصية ١٥ . من استثناء المركز من تخفيض عدد الوظائف الذي دعت إليه الدول الأعضاء . وسوف تبذل جميع الجهود للتقليل إلى أقصى حد من أثر تخفيض عدد الوظائف هذا على برنامج عمل الفرع . كذلك ستبذل جهود لإدراج الموارد الكافية لبرنامج النهوض بالمرأة في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ . إلا أن هذا سيتوقف على مستوى الموارد المتاحة للمنظمة .

دال - حالة المعوقات

٦٨ - حث قرار الجمعية العامة ٦٢/٤٢ على إيلاء اهتمام خاص لحالة المعوقات وعلى أن تتخذ الحكومات الخطوات اللازمة لضمان تكافؤ الفرص للمعوقات في كل قطاع من قطاعات المجتمع .

٦٩ - ويتمثل أحد التدابير الفورية في استكمال وإعادة طبع مجموعة مواد التعليم الإنمائي المتعلقة بـ "المرأة والعجز" ، التي أعدتها لجنة الإعلام المشتركة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للسنة الدولية للمعوقين التي احتفل بها عام ١٩٨١ . وسيتم انتاج هذه المجموعة في الربع الثاني من عام ١٩٨٩ بقيادة منظمة العمل الدولية وبمساعدة حوالي ٣٠ منظمة من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى في المنظومة . وقد أصدر المكتب الإحصائي بالأمم المتحدة عام ١٩٨٨ قاعدة البيانات الإحصائية للعجز على اسطوانات للحاسبات الإلكترونية الدقيقة ، تتضمن مجموعة شاملة من الإحصاءات عن المعوقات في ٥٥ بلدا ومناطق مختلفة من العالم[٩] . وبالإضافة إلى ذلك ، ستستعرض لجنة مركز المرأة ، في إطار موضوع المساواة ذي الأولوية ، مسألة

Digitized by UNOG Library

النساء المعرضات للخطر في دورتها الخامسة والثلاثين عام ١٩٩١ . وستحتل حالة المعوقات مكانا رئيسيا في التقرير . وكجزء من الاستعراض والتقييم للتنفيذ الوطني لاستراتيجيات نيروبي ، طلب الامين العام من الدول الاعضاء أن توضح إلى أي مدى تشكل "المعوقات" مجالا للنهوض بالمرأة له أولوية وطنية ، والخطوات المتخذة لتنفيذ أحكام استراتيجيات نيروبي .

هاء - الاهداف الخمسية الجديدة على كل مستوى للنسبة المئوية للنساء اللائي يشغلن وظائف في الفئة الفنية ووظائف في مراكز اتخاذ القرارات

٧٠ - طلب قرار الجمعية العامة ٦٣/٤٢ إلى الامين العام والرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة وهيئات الامم المتحدة الاخرى أن يضعوا أهدافا خمسية جديدة على كل مستوى للنسبة المئوية للنساء اللائي يشغلن وظائف من الفئة الفنية ووظائف في مراكز اتخاذ القرارات . وطلب مراعاة التوزيع الجغرافي العادل ، كما طلب تطبيقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤١ دال المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ تحقيق اتجاه تصاعدي واضح يتم تسجيله في وظائف الفئة الفنية والوظائف التي تكون في مراكز اتخاذ القرارات التي تشغلها المرأة بحلول عام ١٩٩٠ . وطلبت الجمعية العامة أيضا وضع أهداف إضافية كل خمس سنوات . وكانت الجمعية العامة قد طلبت في قرارها ٢٥٨/٤٠ باء المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ إلى الامين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لزيادة عدد النساء في الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي من أجل العمل بقدر الإمكان على تحقيق معدل مشاركة إجمالية يصل إلى ٣٠ في المائة من مجموع الوظائف بحلول عام ١٩٩٠ ، دون المساس بمبدأ التوزيع الجغرافي العادل للوظائف . وأكدت الجمعية العامة فيما بعد على ذلك الهدف في قراريها ٢٠٦/٤١ دال المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ و ٣٣/٤٢ جيم المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

٧١ - وطلب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧/١٩٨٨ المعنون "تحسين مركز المرأة في أمانات منظومة الامم المتحدة" من كل مؤسسة من مؤسسات منظومة الامم المتحدة أن تسمي ، في حدود المخصصات الحالية لدوائر شؤون الموظفين ، منسقا رفيع المستوى لشؤون تحسين مركز المرأة في تلك المؤسسة ، وأوصت أن تعتمد كل مؤسسة برامج عمل وخطط عمل محددة تبين فيها التدابير التي ينبغي اتخاذها . وطلبت إلى الامين العام التأكد من أن ما يطبق حاليا من قيود مالية وتخفيض في النفقات ليست له آثار سلبية

Digitized by UNOG Library

غير متناسبة فيما يتعلق بالمرأة . وأوصى المجلس كذلك كل المؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة أن تكفل مشاركة أكبر للمرأة في وظائف الفئة الفنية وما فوقها ، وبصفة خاصة على المستويات العليا ، وفقا للفقرة ٣٥٨ من استراتيجيات نيروبي وقراري الجمعية العامة ٣٥٨/٤٠ باء و ١١١/٤١ بما في ذلك الفقرة ٨ .

٧٢ - ويشير الجدول ١ إلى النسب المئوية للموظفات في أربع فئات من وظائف الفئة الفنية كنسبة مئوية من مجموع موظفي الفئة الفنية وهذه النسب موزعة حسب مجموعات المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة ، وذلك في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ .

الجدول ١ - الموظفات اللائي يشغلن وظائف في الفئة الفنية كنسبة مئوية من مجموع موظفي الفئة الفنية بحسب أنواع المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة (في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧)

	فئة الإدارة		الفئة الفنية	
	موظفون كبار	موظفون متوسطون	موظفون عاديون	موظفون مبتدئون
	النسبة المئوية			
	(وكيل الأمين العام ومساعد الأمين العام ومد-٣)	(مد-١ و ف - ٥)	(ف-٤ وف-٣)	(ف-٢ وف-١)
الأمانة العامة للأمم المتحدة	٥,١	١٠,٩	٣٥,٤	٣٥,٨
الصناديق الطوعية للأمم المتحدة	٢,٣	١١,٧	٢٧,٣	٤٠,٧
الوكالات المتخصصة	١,١	٤,١	١٨,٩	٣٦,٦
جهات أخرى(أ)	٠,٠	٢,١	١٩,٨	٦٨,٤
كل المؤسسات	٣,٤	٦,٦	٢٣,٤	٣٨,١

المصدر : استنادا إلى إحصاءات شؤون الموظفين التي أعدتها أمانة اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (مسائل الموظفين والمسائل الإدارية العامة للجنة التنسيق الإدارية) ، في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ .

(أ) مركز التجارة الدولية ومحكمة العدل الدولية وجامعة الأمم المتحدة ولجنة الخدمة المدنية الدولية .

Digitized by UNOG Library

٧٣ - وبالنسبة للأمم المتحدة نفسها ، ازدادت النسبة المئوية للنساء في وظائف الأمم المتحدة الخاضعة للتوزيع الجغرافي من ٢٢,٩ في المائة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٥ إلى ٢٦,٢ في المائة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٨ . غير أنه تم تحقيق النسبة المستهدفة وهي ٣٠ في المائة فيما يتعلق بالموظفات من آسيا والمحيط الهادئ (٣١,٣ في المائة) وأوروبا الغربية (٣٠,٦ في المائة) ، وأمريكا الشمالية ومنطقة الكاريبي (٣٩ في المائة) . أما النسبة المئوية لأمريكا اللاتينية فهي ٢٩ في المائة . وسيصعب تحقيق النسبة العامة المستهدفة بدون تعاون الدول الأعضاء في إفريقيا (١١,٦ في المائة) وأوروبا الشرقية (٥,٦ في المائة) والشرق الأوسط (١٦,٩ في المائة) وذلك لتحديد عدد أكبر من المرشحات لتدبيرهن وتعيينهن في هذه الوظائف في الأمم المتحدة .

٧٤ - وفيما بين شهر آذار/مارس ١٩٧٨ وشهر آذار/مارس ١٩٨٨ ، ازدادت النسب المئوية للنساء في الوظائف العالية كما هو واضح من الجدول ٢ :

الجدول ٢ - النسب المئوية للنساء في الوظائف
من رتبة مد - ١ وما فوقها في
الأمانة العامة للأمم المتحدة

الرتبة	النسبة المئوية في عام ١٩٧٨	النسبة المئوية في عام ١٩٨٨
وكيل الأمين العام	٠,٠	٧,٧
مساعد الأمين العام	٤,٨	٥,٦
مد - ٢	٢,٧	٤,٧
مد - ١	٣,٠	٩,٣

٧٥ - وازدادت النسبة المئوية فيما يتعلق بالرتبة ف - ٥ فارتفعت من ١١,٣ في المائة (١٩٨٥) إلى ١٥,٦ في المائة (١٩٨٨) . غير أن مسألة الأهداف المنفصلة في كل رتبة من رتب الفئة الفنية لم تحل بعد في الأمانة العامة للأمم المتحدة .

٧٦ - وطلبت الجمعية العامة في الفقرة ١٥ من قرارها ٦٢/٤٢ إلى الأمين العام تمديد خدمة منسقة شؤون تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة لضمان مواصلة تنفيذ برنامج

Digitized by UNOG Library

العمال الوارد في الوثيقة A/C.5/40/30 . وقد مدد الامين العام خدمة المنسقة لمدة ستة أشهر ، من ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٢٠/٤٢ جيم . وقرر الامين العام ، بعد استعراض الحالة في نهاية هذه الفترة ، ضمان مواصلة تنفيذ برنامج العمل عن طريق إدارة تنظيم الموارد البشرية واللجنة الدائمة لتحسين مركز المرأة في الامانة العامة .

٧٧ - وحذرت اللجنة التوجيهية في تقريرها الرابع من أنه ما لم يتسن التوصل الى ترتيبات خاصة فسيجعل التخفيض الحالي في الوظائف المتاحة للتعيين والترقية ، نتيجة لعملية إعادة التشكيل ، من المتعذر تنفيذ هدفه لشغل المرأة لـ ٣٠ في المائة من الوظائف الخاضعة للتوزيع الجرافي الذي وضعته الجمعية العامة ، كما سيؤدي الى إبطاء الزيادة في عدد النساء اللائي يشغلن وظائف ادارية عليا . وأعربت اللجنة عن خيبة أملها لانه لم تعين أية مرأة في الوظائف التسعة التي شغلت في الرتبة مد - ٢ منذ بدء عملية تجميد التعيين ، ولانه لا توجد سوى موظفتين بين الـ ٢٢ شخصا الذين عينوا أثناء فترة التجميد في الرتبتين مد - ١ و ف - ٥ .

٧٨ - وقد حددت جمعية الصحة العالمية النسبة المستهدفة لبلوغ ٣٠ في المائة أيضا من المجموع بحلول عام ١٩٩٠ ، ودعا المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام ١٩٨٧ الى تمثيل المرأة بنسبة ٣٠ في المائة على الاقل في وظائف الرتب الفنية بحلول عام ١٩٩٥[١٠] . وفي عام ١٩٨٥ ، أعلن المدير التنفيذي لمنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلتزام المنظمة بزيادة عدد الموظفات الى ثلث شاغلي الفئة الفنية بحلول عام ١٩٩٠ .

٧٩ - واستكملت لجنة الخدمة المدنية الدولية دراسة استقصائية على نطاق المنظومة بشأن التقدم المحرز في إتخاذ تدابير خاصة بالنسبة لتعيين المرأة ، من أجل الوقوف على ما اذا كان قد جرى إنشاء مكتب يتولى تحديد الغايات والاهداف ، ووضع جداول زمنية ، وصياغة برامج عمل ؛ وما اذا كان قد جرى إنشاء وحدة خاصة لرصد ما يحرز من تقدم . ومن المنظمات الـ ١٥ التي ردت أفادت ثمان بأنها لم تقم بعد بانشاء مثل هذه الهيئة ، ورغم ذلك أفاد الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ان ادارته تشارك في الفريق العامل لاتحاد الموظفين المعني بالمساواة المهنية ، وقالت المنظمة العالمية للملكية الفكرية أن هذه الهيئة لا محل لها في منظمة بحجمها . أما المنظمات ذات الاليات المستقرة فهي الامم المتحدة ومنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي والوكالة

Digitized by UNOG Library

الدولية للطاقة الذرية (التي توجد فيها لجنة مشتركة بين الادارة والموظفين معنية بتحسين عملية النهوض بالمرأة تتولى تقديم المشورة الى مدير شؤون الموظفين) والمنظمة البحرية الدولية (التي أنشأت مركزا لتنسيق الانشطة ذات الاهمية الحيوية لمصالح المرأة) . وفي ١ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، قامت اليونسكو بتعيين أحد المنسقين للبرامج المتعلقة بقضايا المرأة ، وأنشأت داخل ادارة شؤون الموظفين لجنة داخلية لتحسين مركز المرأة عقدت أربعة اجتماعات في عام ١٩٨٨ . أما اليونيسيف وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي فكانا وحدهما اللذين وضعا أرقاما مستهدفة نوعية وجغرافية ومهنية تتعلق بتعيين المرأة في الرتبة ف - ٥ وما فوقها ، فضلا عن الرتب ف - ١ الى ف - ٤ . ويبلغ الرقم المستهدف لليونيسيف ٣٠ في المائة في الرتبة ف - ٥ وما فوقها ، و ٥٠ في المائة في الرتبتين ف - ١ و ف - ٢ ، و ٤٠ في المائة في الرتبة ف - ٣ ، و ٣٣ في المائة في الرتبة ف - ٤ .

٨٠ - أما موظفو وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) الذين يبلغ مجموعهم ٠٠٠ ١٧ موظف فهم ، باستثناء ١٠٠ موظف ، وتتراوح مهنهم ورتبهم بين عمال يدويين ومعلمين (يمثلون ثلث العدد الاجمالي) وأطباء ومديرين . وأفادت الاونروا بأن نسبة الوظائف المحلية التي تشغلها المرأة هي ٣٦ في المائة ، وتوجد أقل نسبة مئوية (٢٧ في المائة) في الدرجات الصغرى أما أعلى نسبة مئوية (٤١ في المائة) فتوجد في الدرجات الوسيطة . وكثيرات من شاغلات هذه الرتب من المدرسات والطبيبات والممرضات واخصائيات الرعاية . وتشغل المرأة في الوقت الحالي ١١ في المائة من الوظائف الدولية في الاونروا التي يبلغ عددها ١٠٠ وظيفة تقريبا .

٨١ - وأشارت منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو) الى الصعوبة الدائمة التي تواجهها بالنسبة لزيادة أعداد النساء في برامجها وأنشطتها الرئيسية ، لانها في الدرجة الاولى ذات طابع تقني وتتصل بميادين غير تقليدية بالنسبة للمرأة ، مثل الري ومصائد الاسماك والتدريب على أعمال معامل الالبان . ورغم أن الفاو لا تضع أرقاما مستهدفة ، فقد سعت الى تحقيق زيادة مطردة في عدد موظفاتها في جميع الرتب ، وفي جميع المهن وفي مراكز العمل كافة . وترحب الفاو بالاتجاه الى تزايد إلتحاق المرأة بالكليات الزراعية في كثير من أنحاء العالم وتتوقع أن يكون هناك مزيد من المتقدمات لها . وتقوم الفاو بإعداد خطة العمل المتعلقة باشتراك المرأة في التنمية ، وهي تتضمن خطوات من أجل زيادة عدد النساء اللاتي تقوم بتوظيفهن .

Digitized by UNOG Library

٨٢ - ويقدم المدير العام لليونسكو تقريرا الى المؤتمر العام في كل مرة يجتمع فيها يصف فيه الخطوات التي اتخذتها المنظمة لتحسين حالة المرأة ، بما في ذلك احصاءات عن اشتراك الرجل والمرأة في أنشطة المنظمة . ويجري وضع هذه الاحصاءات حسب البرنامج والقطاع والمنطقة . وتمثل حالة المرأة في الامانة العامة لليونسكو أحد شواغل المنظمة . وقد أُنيط بأحد الموظفين في مكتب شؤون الموظفين رصد حالة المرأة . ولم تقم اليونسكو حتى الآن بتحديد أرقام مستهدفة خمسية من أجل تحسين الحالة الحاضرة .

٨٣ - وبدأت منظمة العمل الدولية في عام ١٩٨٦ تنفيذ سياسة جديدة تتيح للمرشحات المؤهلات أن تشغلن دون مسابقة الوظائف الشاغرة من الفئة الفنية من الرتب ف - ١ و ف - ٢ و ف - ٣ . ونصت الميزانية البرنامجية للمنظمة للفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ بصفة خاصة على تخصيص نسبة معينة من الشواغر للمرشحات الشابات وذلك بغية تحسين توزيع الموظفين ، ولاسيما النساء من البلدان الناقصة التمثيل ، من حيث السن والجنس والانتماء الجغرافي بسرعة أكبر . وكتدبير آخر لزيادة عدد الموظفات ، أُذن بتوظيف الازواج والزوجات في منظمة العمل الدولية اعتبارا من عام ١٩٨٦ .

٨٤ - أفادت منظمة الطيران الدولي بأنها مستمرة في تشجيع عملية ترشيح مزيد من النساء لشغل وظائف في أمانة المنظمة . وبعث الامين العام للمنظمة برسائل الى جميع الدول المتعاقدة ملتمسا عونها .

٨٥ - وحددت جمعية الصحة العالمية ، في قرارها WHA/38.12 الرقم المستهدف لنسبة الوظائف التي تشغلها المرأة في جميع الرتب الفنية وما فوقها في المكاتب الدائمة ب ٣٠ في المائة . وبحلول نهاية عام ١٩٨٦ ، ارتفعت النسبة المئوية لهذه الوظائف الى ٢٠,٤ بعد أن كانت ١٨,٢ في عام ١٩٨٤ .

٨٦ - وحثت المنظمة البحرية الدولية البلدان والمؤسسات المانحة على تقديم دعم لاستراتيجيتها المتعلقة بدمج المرأة في القطاع البحري عن طريق تقديم زمالات تخصص للمرشحات . وقد التحقت حتى الآن ٢١ إمرأة من ١٤ بلدا بالجامعة البحرية العالمية التابعة للمنظمة البحرية الدولية في دورة دراسية مدتها سنتان للحصول على ماجستير العلوم في الادارة البحرية العامة ، كما التحقت أربع سيدات أخريات في عام ١٩٨٨ . ويجري التخطيط لإتاحة فرص مماثلة أمام المرأة للالتحاق بدورات دراسية تعقد في معهد القانون البحري الدولي التابع للمنظمة البحرية الدولية المنشأ حديثا . وقد خصص

Digitized by UNOG Library

الأمين العام للمنظمة ٥٠ في المائة من الأماكن المتاحة في المعهد للمتقدمات ، وهو ما يوضح بجلاء عزم المنظمة على تشجيع تدريب المرأة في مجال التنمية البحرية .

٨٧ - وبحلول نهاية عام ١٩٨٨ ، يكون مجموع الموظفين التابعين للمدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية ١٠٢ من الموظفين ، تمثل المرأة ١١,٨ في المائة منهم . ويجري في جميع إعلانات الشواغر الترحيب بالمتقدمين من الإناث والذكور . وقد أشارت المنظمة الى أنها ستستمر في جهودها الرامية الى زيادة نسبة ما تشغله المرأة في وظائف الفئة الفنية العليا ، وستواصل في الوقت نفسه إيلاء الإهتمام الواجب للطابع المتخصص لأنشطتها والى ضرورة ضمان أعلى معايير الكفاءة والمقدرة والنزاهة . ويتطلع المدير العام للمنظمة أيضا الى الدول الأعضاء من أجل تشجيع المرشحات المؤهلات على التقدم بطلباتهن للعمل بها .

٨٨ - وكانت مسألة تحديد أرقام مستهدفة خمسية جديدة في كل مرتبة للنسب المئوية للوظائف من الفئة الفنية ووظائف صنع القرار التي تشغلها المرأة موضوعا لتوصيات ومناقشات مستفيضة في اللجنة الاستشارية المشتركة بين الموظفين والادارة في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) . بيد أن الأزمة المالية الخطيرة التي تواجهها المنظمات أدت الى آثار خطيرة على تعيين المرشحين كافة ، ذكورا وإناثا . وفي ضوء هذه الظروف ، رئي ان هناك صعوبة في تحديد أرقام مستهدفة على مستوى الادارات تتعلق بتعيين المرأة . وفي هذا الصدد ، تلاحظ اليونيدو أيضا انه رغم الجهود المستمرة والنداءات المتكررة التي توجه الى الدول الأعضاء في اليونيدو ، فإن المرأة تمثل ما يقل عن ٦ في المائة في قائمة المرشحين في عام ١٩٨٨ ، بما في ذلك النساء اللائي ينتمين الى جنسيات ممثلة تمثيلا جيدا بالفعل في أمانة اليونيدو .

واو - الاعلام

٨٩ - تضطلع ادارة شؤون الاعلام التابعة للأمانة العامة ، كجزء من عملية اعادة تشكيلها وتنشيطها ، بعملية تطوير استراتيجية اعلامية شاملة بشأن القضايا ذات الصلة بالمرأة . وسوف يعين مدير للمشروع يكون تابعا لقسم حقوق الانسان وبرامج التنمية التابع لشعبة الاتصالات وادارة المشاريع ، ليقوم بتنسيق أنشطة الادارة في هذا الصدد . وخلال العام الماضي ، واصلت الادارة العمل لتغطية القضايا ذات الصلة بالمرأة في بلاغاتها الصحفية الاعتيادية ، ومنشوراتها ، وبرامجها الاذاعية والتلفزيونية ، وواصلت انتاج برنامجها الاذاعي الاسبوعي عن المرأة . وبمناسبة اليوم

Digitized by UNOG Library

الدولي للمرأة ، في ٨ آذار/مارس ، وتحت شعار "حان وقت العمل" ، وزعت شارة وكتيّب مرجعي مفسر بثلاث لغات في العالم بأسره وذلك اضافة الى بلاغ أصدره الأمين العام يطلب فيه تنفيذ الاستراتيجيات التطلعية والاتفاقية . كما يجري حاليا اعداد سلسلة من البرامج الاذاعية والمقالات الخاصة لترويج مواضيع الاتفاقية والنتائج التي تتوصل اليها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لاذاعتها ونشرها في أواخر هذا العام .

الحواشي

(١) E/ESCAP/617 . الجزء باء .

(٢) انظر . على سبيل المثال . المنشورات والتقارير التالية التي أعدت بالتعاون مع مشاريع قامت بتنفيذها ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية : Compilando Indicadores Sociais Sobre a Situação das Mulheres em Paises de Expressão Portuquesa (INT-84-R91), Report on the National Training Workshop on Statistecs and Indicators on Women and Development, held in Islamabad, Pakistan 2-6 November 1986 (INSTRAW on behalf of the Government of Pakistan Cabinet Secretariat Women's Division and the Federal Bureau of Statistics, Statistics Division, Santo Domingo, 1987) and Improving Statistics on Women Using Household Surveys, Series F, No. 48 (United Nations publication, Sales No. E.88.XVII.11) . السلسلة واو . رقم ٤٨ (منشورات الامم المتحدة . رقم المبيع E.88.XVII.11) .

(٣) SD/ECM/IPAHRD/5 . المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ .

(٤) Women in Economic Activity: A Global Statistical Survey 1950-2000, ILO and INSTRAW .

(٥) "ILO technical co-operation in support of women", الفصل ٣ من The ILO and Women Workers 1985-1988 and Perspectives for the Future, ILO office for Women Working Quarterly, أيار/مايو ١٩٨٨ .

Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

(٦) منظمة الاغذية والزراعة . التقرير المرحلي الثاني عن WCARRD مؤتمر Programme of Action including the Role of Women in Rural Development . الفاو . الدورة الرابعة والعشرون . روما . ٧ - ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ .

(٧) مذكرة من إعداد الامانة العامة عن : Integration of women's resource development (ESCAP, SD/EGM/IPAHRD/5, consensus into human "Women's human resources development : Target ٧ الجدول . ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ groups, programme foci and enablers", ص ٥١ .

(٨) E/1988/22 .

(٩) انظر : United Nations Disability Statistics Data Base, 1975-1986 Technical Manual, Series 4, No.3 (منشورات الامم المتحدة) .

(١٠) مذكرة أعدتها أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية . بعنوان : Recruitment Policy : Progress Made in Undertaking Special Measures for the Recruitment of Women (ICSC/28/R.11), الفقرة ٤ . والفقرة ٤ من القرار ١٦٣/٤٢ للمؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .

- - - - -

Digitized by UNOG Library